إجراءات منحها وحجبتها

الطعن رقم ٠٧٠٨ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٥٢٣

بتاريخ ٢١-٠٢-١٩٨٣

الموضوع : براءة الاختراع

الموضوع الفرعي : إجراءات منحها - حجبتها

فقرة رقم : ١

النص فى المادة الأولى و المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٥ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ - يدل على أن المشرع تطلب شروطاً لمنح براءة الاختراع عن الابتكارات الجديدة و أجاز المعارضة من ذوى الشأن فى إصدار البراءة أمام لجنة إدارية خاصة تكون قراراتها قابلة للطعن فيها أمام محكمة القضاء الإدارى ، مما مؤداه أنه متى صدر قرار من وزير التجارة بمنح البراءة لصاحب الحق فيها بعد إستيفاء كافة الإجراءات و الأوضاع المقررة فى القانون - كان لهذا القرار حجية أمام الكافة و يظل الاختراع الممنوح عنه البراءة موضوع حماية القانون و إحترام الكافة طوال مدة بقاء البراءة ما لم يصدر قرار من إدارة البراءات بإلغاء البراءة أو بنزع ملكية الاختراع للمنفعة العامة أو ما لم يصدر حكم نهائى من محكمة القضاء الإدارى بإبطال البراءة .

أحكام الملكية الفكرية

أولاً : براءة الاختراع

إن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية قد جرى نصها على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين (١) ..... (٢) ..... (٣) ..... (٤)..... كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة ، أو غير ذلك بيانات تؤدى إلى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو تسجيله رسماً صناعياً " ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعنين أنهما وضعاً بغير حق على النموذج الصناعى الذى حصل المدعى بالحقوق المدنية على تسجيله برقم ..... لافتة تؤدى إلى الاعتقاد بحصولهما على تسجيل هذا النموذج ، فإنه إذ قضى بتغريم كل منهما ثلاثمائة جنيه إعمالاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ سألفة البيان يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٠٠١٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع و النماذج الصناعية ، أن الشرط الأساسى فى الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية ، و هذا الابتكار قد يتمثل فى فكرة أصلية جديدة فيخلق صاحبها ناتجاً جديداً ، و قد تتخذ الفكرة الابتكارية شكلاً آخر ينحصر فى الوسائل التى يمكن عن طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة فى نظر الفن الصناعى القائم قبل الابتكار ، و قد يكون موضوع النشاط الابتكارى مجرد التوصل إلى تطبيق جديد لوسيلة مقررة من قبل ، و ليس من الضرورى أن تكون النتيجة جديدة ، بل الجديد هو الربط بين الوسيلة و النتيجة و استخدام الوسيلة فى غرض جديد ، و تسمى البراءة فى هذه الحالة براءة الوسيلة و هى تنصب على حماية التطبيق الجديد . أما المرسوم و النماذج فهى ابتكارات ذات طابع فنى يكسب المنتجات الصناعية جمالاً و ذوقاً أى أنها تتعلق بالفن التطبيقى أو الفن الصناعى فحسب .

(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

يحمى القانون الاختراع ، بالبراءة التى تحمى ملكيته ، بحيث إذا لم يحصل المخترع على براءة اختراعه ، فإن تقليد هذا الاختراع يكون غير مؤثم قانوناً . أما المرسوم و النماذج فتنشأ الملكية فيها من ابتكارها وحده ، فالتسجيل لا ينشئ ملكيتها و لو أنه يعد قرينة على الملكية ، و على أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها ، غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس ، كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته .

(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ فى شأن براءات الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية أن المادة الأولى منه اشترطت لمنح براءة الاختراع أن ينطوى الاختراع على ابتكار و أن يكون

الابتكار جديداً فضلاً عن قابليته للاستغلال الصناعي كما أن المادة ٣٧ من القانون المذكور إذ نصت على أن يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير ألوان لاستخدامه في الإنتاج الصناعي بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية فقد دلت على أن الرسم أو النموذج الصناعي يجب أن ينطوي على قدر من الابتكار و الجودة .
(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤١ ق ، جلسة ١٩٧١/١٢/٦)

مفاد نص المادة الأولى من القانون ١٣٢ سنة ١٩٤٩ أن الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية و هذا الابتكار قد يتمثل في فكرة أصلية جديدة فيخلق صاحبها ناتجاً جديداً و قد تتخذ الفكرة الابتكارية شكلاً آخر ينحصر في الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة في نظر الفن الصناعي القائم قبل الابتكار ، و قد يكون موضوع النشاط الابتكاري مجرد التوصل إلى تطبيق جديد لوسيلة مقررته من قبل ، و ليس من الضروري أن تكون النتيجة جديدة ، بل الجديد هو الرابطة بين الوسيلة و النتيجة و استخدام الوسيلة في غرض جديد . و تنصب البراءة في هذه الحالة على حماية التطبيق الجديد .
(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق ، جلسة ١٩٧٢/٤/٢)

أفصح القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية في مذكرته الإيضاحية عن مراده بالمادة الثالثة منه بأن المقصود منها هو تشجيع طلب براءات في مصر عن الاختراعات ، الأجنبية حتى تستفيد البلاد في نهضتها الصناعية من هذه الاختراعات ، فجرى نص تلك المادة بأن الاختراع لا يعتبر جديداً إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تقديم طلب البراءة قد سبق استعماله بصفة علنية في مصر أو كان قد شهر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر و من الواضح بحيث يكون في أماكن ذوى الخبرة استغلاله ، أو إذا كان خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عنه .
(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق ، جلسة ١٩٧٢/٤/٢)

لا يغير من اعتبار جهاز المجنى عليه " دماسه كهربائيه " ابتكاراً جديداً ما قال به المتهم من أن فكرة التسخين الكهربائي معروفة من قبل ، ذلك بأن الجديد في جهاز المجنى عليه - موضوع الدعوى - هو التطبيق الجديد لوسيلة صناعية و لو كانت مقررته من قبل .
(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق ، جلسة ١٩٧٢/٤/٢)

لا محل لما يثيره المتهم من أن المجنى عليه حسن من جهازه بحيث أصبح مماثلاً لجهازه هو ما دام أن المجنى عليه هو الذى صدرت له براءة الاختراع قبل أن يظهر جهاز المتهم " المقلد " فى الأسواق و قبل تسجيله إياه فإستحق الحماية التى يقرها القانون لبراءة الاختراع الممنوحة عن جهازه .
(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق ، جلسة ١٩٧٢/٤/٢)

لا يشفع للمتهم بجريمتى تقليد اختراع منحت عنه براءة و عرض منتجات مقلدة للبيع المعاقب عليهما بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية - أن يكون قد سجل جهازه كنموذج صناعى ذلك أن القانون يحمى الاختراع بالبراءة التى تحمى ملكيته و ليس من شأن ذلك التسجيل أن يغير من الحماية التى يقرها القانون لبراءة الاختراع .
(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق ، جلسة ١٩٧٢/٤/٢)

متى كانت وسيلة حماية الاختراع هى الحصول على براءة اختراع على التفصيل الوارد فى الباب الأول من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، و كان المستأنف لم يحصل على تلك البراءة و اقتصر على مجرد تسجيل القوالب بوصفها نماذج صناعية على الرغم من أنها لم تكن من هذا القبيل بل تتضمن ابتكاراً جديداً لوسيلة الصنع ، فإن تقليد المتهم لهذه القوالب - على فرض حصوله - لا يكون مؤثماً ، و يكون الحكم المستأنف حين قضى برفض الدعوى المدنية قد توافرت له السلامة و يتعين تأييده .
(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة و ما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام

الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر و بصيرة . و لما كان الحكم المطعون فيه لم يخلط بين أحكام تقليد الاختراع و أحكام تقليد الرسوم و النماذج الصناعية بل تشككت المحكمة فى جدة الرسوم و النماذج المسجلة باسم الطاعن و رجحت سبق استعمالها من قبل ، وكانت المحكمة لم تفصل فى الدعوى إلا بعد أن محصتها و أحاطت بظروفها و بأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام عن بصر و بصيرة و وازنت بينها و بين أدلة النفى و لم تكن قد اقتصرت على بحث ما إذا كانت رسوم و نماذج القبعات المسجلة باسم الطاعن مبتكرة من عدمه بل تعدت ذلك إلى بحث مدى جدتها فداخلتها الربية فى أن تكون تلك الرسوم و النماذج جديدة و رجحت سبق إستعمالها فى المجال الصناعى ، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .
(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٨)

تحديد الابتكار فى ذاته مسألة فنية و القاعدة القانونية فى جرائم التقليد أن العبرة هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلف .
(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق ، جلسة ١٩٧٢/٤/٢)

لما كانت الرسوم و النماذج الصناعية حسبما عرفتها المادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع و الرسوم و النماذج الصناعية هى ابتكارات ذات طابع فنى يكسب المنتجات الصناعية جمالاً و ذوقاً أى أنها تتعلق بالفن التطبيقى أو الفن الصناعى فحسب ، و الملكية فيها تنشأ من ابتكارها وحده ، فالتسجيل لا ينشئ ملكيتها و لو أنه يعد قرينة قانونية على الملكية ، و على أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها ، غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس ، كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته ، فإن استناد الحكم المطعون فيه فى قضائه بالبراءة و رفض الدعوى المدنية على مجرد تسجيل المطعون ضده للنموذج الصناعى المسجل من قبل باسم الطاعن - و اعتبار ذلك دليلاً على ملكيته له ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .
(الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ١٩٨١/١٢/٩)

ثانياً : العلامات التجارية

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل الصادر فى شأن العلامات التجارية قد عرف العلامة التجارية فى المادة الأولى منه ، ونص فى المادة الثالثة على أنه يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دوم سواء ، ولا تجوز المنازعة فى ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها .
(الطعن رقم ٥٦٤١ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢٠٠١/٧/٩)

لما كان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٩ المعدل الصادر فى شأن المعاملات التجارية قد عرف العلامة التجارية فى المادة الأولى منه ، ونص فى المادة الثالثة على أنه يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواء ، ولا تجوز المنازعة فى ملكيتها إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع بشأنها دعوى حكم بصحتها ، ثم نظم فى المادة السادسة ، وما بعدها إجراءات التسجيل وأفرد المادة ٣٣ منه لبيان العقوبات حالتي يتعين تطبيقها على : (١) من زور علامة ثم تسجيلها طبقاً للقانون ، أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة ، (٢) من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة للغير . لما كان ذلك فإن الشارع يكون قد أفصح عن مراده بأن مناط الحماية التى أسبغها على ملكية العلامة التجارية بتأثير تقليدها ، أو استعمالها من غير مالكاها هو بتسجيلها والذى يعتبر ركناً من أركان جريمة تقليدها .
لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ لم يستظهر ما إذا كانت العلامة المؤتم تقليدها قد سجلت وما بينها وبين العلامة المقلدة من وجوه التشابه فإنه يكون معيباً بالقصور .
(الطعن رقم ١٥٥٦٧ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/٩/٢١)

إذا كان الدفاع عن المتهم بتقليد علامة تجارية مسجلة قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بأنه لم يقلد هذه العلامة و إنما هو أنشأ لنفسه علامة من سنة ١٩٣٩ و استمر على إستعمالها من وقت إنشائها ، و لكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الصادر بإدانتته دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهرى فحكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤١ سنة ٢٠ ق ، جلسة ١٤/٣/١٩٥٠)

تختلف عناصر كل من جريمتي تقليد العلامة التجارية و الغش عن الأخرى ، فالركن المادى فى الجريمة الأولى ينحصر فى إتيان فعل من أفعال التقليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية ، أو وضعها على منتجات بسوء نية ، أو بيعها أو عرضها للبيع و عليها هذه العلامة المقلدة أو المزورة - و كل من هذه الأفعال يكون فى ذاته جرائم مستقلة و لها مميزاتها الخاصة - بينما الركن المادى فى جريمة المادة الأولى من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر فى فعل خداع المتعاقد أو الشروع فى ذلك و ينصب على بضاعة معينة بذاتها .

(الطعن رقم ١٢٨٧ سنة ٢٩ ق ، جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٩)

الغرض من العلامة التجارية على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن تكون العلامة وسيلة لتمييز المنتجات و السلع ، و يتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التى تستخدم فى تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع الملبس بينها و لا يقع جمهور المستهلكين فى الخلط و التضليل . و من أجل ذلك يجب لتقدير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها فى مجموعها لا إلى كل من العناصر التى تتركب منها و لا عبءة باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى ، بل العبءة بالصورة العامة التى تنطبع فى الذهن نتيجة لتركيب الصور و الحروف و الرموز مع بعضها و الشكل الذى تبرز به فى علامة أو أخرى بغض النظر عن العناصر التى تركبت منها و عما إذا كانت الواحدة تشترك فى جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

(الطعن رقم ٢٣٨٨ سنة ٣٣ ق ، جلسة ١٣/٤/١٩٦٤)

يشترط للعقاب إعمالاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات و البيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - فضلاً عن البيع أو العرض للبيع أو التداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد و الثانى سوء النية .

(الطعن رقم ١٩٤٤ سنة ٣٤ ق ، جلسة ٢٤/٥/١٩٦٥)

الأصل فى جرائم تقليد العلامات التجارية هو الاعتداد - فى تقدير التقليد - بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . و أن المعيار فى أوجه الشبه هو بما يندفع به المستهلك المتوسط الحرص و الانتباه . و لما كان الحكم المطعون فيه قد بنى عقيدته بعدم توافر التقليد على القول بأن كتاب إدارة العلامات التجارية و أقوال وكيل مكتب التسويق الداخلى بالإسكندرية قصرت على تبيان مدى التطابق بين العلامات المسجلة و العلامات المقلدة و هو تدليل لا يسوغ به تبرير النتيجة التى خلص إليها ، ذلك بأنه لا يلزم فى التقليد أن يكون هناك ثمة تطابق بين العلامتين بل يكفى لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين و إحداث الخلط و اللبس بين المنتجات . و إذا كان الحكم لم يعن من جانبه ببيان وصف العلامة الصحيحة و العلامة المقلدة و لم يتصد لفحص ما بين العلامتين و يبدى وجهة نظره بصدد التشابه بينهما إثباتاً أو نفياً حتى يستقيم قضاؤه فإنه يكون قاصراً .

(الطعن رقم ١٩٤٤ سنة ٣٤ ق ، جلسة ٢٤/٥/١٩٦٥)

من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل و التقليد ، و من ثم فإن الحكم المطعون فيه و قد خلا من وصف العلامة الصحيحة و العلامة المقلدة و من بيان أوجه التشابه بينهما و استند فى ثبوت توفر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٨٦٥ سنة ٣٥ ق ، جلسة ٧/٣/١٩٦٦)

الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات و البيانات التجارية و القوانين المعدلة له النصوص الخاصة بتنظيم و حماية الملكية الصناعية ضماناً للمصالح المختلفة للتجار و المنتجين و المستهلكين ، الأمر الذى اقتضاه أن ينشئ نظاماً خاصاً بتسجيل العلامات التجارية - قد فرض فى المادة ٣٣ منه جزاءات لحماية العلامات التجارية التى يكون قد تم تسجيلها وفقاً للقانون . و لما كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى و صار إثباتها فى الحكم و التى دين الطاعن من أجلها هى ارتكابه جريمة تقليد علامة تجارية تم تسجيلها طبقاً للقانون ، و لما كان القانون قد أوجب على ما سلف بيانه للعقاب على تلك الجريمة أن تكون العلامة مسجلة طبقاً للأوضاع المرسومة فى القانون سالف الذكر ، فإنه يتعين عندئذ أن تكون العلامة

مسجلة بإدارة تسجيل العلامات التجارية حتى تكون جديرة بالحماية القانونية التي عناه القانون المذكور كما هو مفهوم نصه .

(الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٣٥ ق ، جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)

تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التي أسبغها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على ملكيتها الأدبية بتأثير تقليدها أو إستعمالها من غير مالكةا ، و بذلك لا يفيد مالك العلامة من تلك الحماية إلا إذا كانت مسجلة .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق ، جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)

لما كانت المادة ٤٨ من القانون أنف البيان تعاقب كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقاً لهذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها في صدر هذه المادة و كان يكفي لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في هذه المادة و التي قصد بها حماية الرسوم و النماذج الصناعية أن يوجد تشابه في الرسم و النموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التي قلد رسمها أو نموذجها و ذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات و العلامات التجارية ، و هي التي عرفتها المادة ٢٦ من القانون بأنها كل إيضاح يتعلق بعدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها و بالجهة التي صنعت فيها و طريقة صنعها و العناصر الداخلة في تركيبها و أسم المنتج أو الصانع لها و وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية و الاسم أو الشكل الذي تعرف به ، و أوجب المادة ٣٧ منه أن تكون هذه البيانات مطابقة للحقيقة و ذلك بقصد حماية جمهور المستهلكين من كل تضليل في شأن حقيقة ما تعرض عليه من منتجات . لما كان ذلك و كان محل تطبيق كل من القوانين يختلف عن الآخر و لكل منهما أحكام متميزة ، و كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالبراءة إلى اختلاف البيانات التجارية في كل من الرسمين ، فإنه يكون قد تردى في خطأ قانوني آخر بالخلط بين أحكام قانون الرسوم و البيانات الصناعية و بين أحكام قانون العلامات و البيانات التجارية ، مع أن هذا الشارع أجاز هذه عن تلك . لما كان ذلك و كان خطأ الحكم في تطبيق القانون قد حجب المحكمة عن بحث عناصر تقليد النموذج الصناعي التي أقامها الطاعن ضده ، فإنه يتعين نقض الحكم .

(الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ١٩٨١/١٢/٩)

إن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل الصادر في شأن العلامات التجارية قد عرف العلامة التجارية في المادة الأولى منه ، و نص في المادة الثالثة على أنه يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكةا لها دون سواه ، و لا تجوز المنازعة في ملكية العلامة إذا أستعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها ، ثم نظم في المادة السادسة و ما بعدها إجراءات التسجيل و أفراد المادة ٣٣ منه لبيان العقوبة التي يتعين تطبيقها على من زور علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور و كل من أستعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره . لما كان ذلك ، فإن الشارع يكون قد أفصح عن مراده بأن مناط الحماية التي أسبغها على ملكية العلامة التجارية بتأثير تقليدها أو إستعمالها من غير مالكةا هو بتسجيلها و الذي يعتبر ركناً من أركان جريمة تقليدها و أن المقصود بالتقليد هو المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور لما بين العلامتين الصحيحة و المقلدة من أوجه التشابه .

(الطعن رقم ٦٩٨٠ لسنة ٥٣ ق ، جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

إن ملكية العلامة التجارية هي لمن سبق له أن استخدمها قبل غيره ، و التسجيل لا ينشئ الملكية بل يقرها ، و هو لا يصبح منشأ لحق الملكية إلا إذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من تاريخه على أن يبقى لمن له الأسبقية في استخدام العلامة حتى وضع اليد عليها . و إذا كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ يجرى نصها بمعاقبة " كل من زور علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور و كل من أستعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة " ، و كان لا يتصور عقلاً أن يعتبر واضع اليد على العلامة السابقة و لو لم يطلب تسجيلها مستعملاً لعلامة لاحقة فإن المعاقبة على هذا الفعل لا تكون صحيحة .

(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ١٩ ق ، جلسة ١٩٤٩/٥/٣)

لئن كان ظاهر المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكرراً ، ٢٠٨ من قانون العقوبات يوهم بأنه يتناول العلامات التجارية التي توضع على المصنوعات أو المنتجات لتميزها في السوق عما يماثلها من بضائع صاحب العلامة ليضمن

إليها الراغبون في الشراء ، إلا أن مقارنة نصوص القانون في هذا الشأن تدل على أن المشرع قصد إخراج هذه العلامات من عموم هذه النصوص إذا استن لها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات و البيانات التجارية و فرض لها عقوبة مختلفة لما ارتآه من أن طبيعة هذا الحق ، و ما تقتضيه النظم و القواعد الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية إلى أقصى حد ممكن يمليان عدم تضييق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذي يقع من المنافسين في التجارة و الصناعة إلا بالقدر الذي سنه ، و في الحدود التي رسمها مما يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذي قصد به إلى حماية العلامة التجارية أو البيان التجارى ، لأن علة وجوده و صراحة عبارته و إيراده في قانون واحد دون تمييز بين القطاعين العام و الخاص ، كل ذلك يقطع في الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد العلامات و البيانات المذكورة من حكم المواد السابقة و خصها بحمايته في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان ، هذا فضلاً عن أن المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات لا تنطبق بحسب وضعها إلا على علامات الحكومة بما هي سلطة عامة دون سائر ما تباشره من أوجه النشاط الصناعي أو التجارى . و لما كان القرار المطعون فيه قد أعمل هذا النظر أصلاً و تطبيقاً فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٣٩ ق ، جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩)

ثالثاً : حماية حق المؤلف

عقوبة مخالفة المادة ٧ مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام القانونين رقمي ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ و ٤٣ لسنة ١٩٥٥ الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . المادة ٤٧ مكرراً من القانون المذكور . من المقرر أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وقانون تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والأسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ٤٧ مكرراً منه على أن : " يعاقب على مخالفة حكم المادة ٧ مكرراً بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين " .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٣/١/٢٧)

إن المادة ٤٧ من قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ السالف الإشارة إليه المنطبقة على الواقعة موضوع الاتهام إنما تعاقب على الواقعة تلك ، بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه ، وكانت المادة ١٢ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ والتي رفعت الدعوى في ظلها - قد نصت على أن " المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه " فإن الجريمة المسند إلى الطاعن ارتكابها تعد مخالفة على مقتضى النص العقابي سالف الذكر .

(طعن رقم ١٣٨٤٧ ، للسنة القضائية ٥٩ ، بجلسة ١٩٩٠/٥/١٠)

إن قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الأولى لحماية الصالح مؤلفي " المصنفات المبتكرة في الآداب و الفنون و العلوم " و ينص في البند " ثانياً " من المادة السادسة منه على أن حق المؤلف في استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقه غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور و يتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي في السينمائي ، كما ينص في البند " ثانياً " من المادة ٤٧ منه على أن يعتبر مكوناً لجريمة التقليد بيع المصنف المقلد ، و لئن كانت جريمة التقليد ، تتناول مجرد بيع المصنف الذي يعتبر نشره اعتداء على حق المؤلف دون اشتراط مشاركة البائع في التقليد ، إلا أن القصد الجنائي في جريمة تقليد المصنف و هي جريمة عمديه يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علماً يقينياً بتوافر أركانها و يشمل ذلك بطبيعة الحال علم البائع بتقليد المصنف

(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ١٩٨٥/٣/٤)

لما كانت المادة الخامسة من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على أنه للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه و في تعيين طريقة هذا النشر . و له وحده الحق في استغلال مصنفه مالياً بأية طريقة من طرق الاستغلال و لا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه . كما نصت المادة ٣٧ من ذات القانون على أنه " للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق

الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ " فقرة ١ " ، ٦ ، ٧ " فقرة ١ " من هذا القانون على أن نقل أحد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر - و يشترط لتمام التصرف أن يكون مكتوباً و أن يحدد فيه صراحة و بالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مده و الغرض منه و مدة الاستغلال و مكانه " . فإن مفاد ذلك أن المشرع قد حرص على أن يكون للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه و إستغلاله بأية طريقة ، و على ألا يكون لغيره مباشرة حقه في الإستغلال على أية صورة دون الحصول على إذن كتابي سابق منه حال حياته أو ممن يخلفه بعد وفاته ، و تعاقب المادة ٤٧ من ذات القانون على مخالفة ذلك بما نصت عليه من أن " يعتبر مكوناً لجريمة التقليد و يعاقب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً و لا تزيد على مائه جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية : الآتية " أولاً " من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ فقرة أولى و ثالثة من هذا القانون . " ثانياً " من باع مصنف مقلد ... الخ " ثالثاً " من قلد في مصر مصنفات ... الخ .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٨٠)

لما كان قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الأولى الحماية لصالح مؤلفي " المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم " و يبين من البند ثانياً من المادة السادسة أن حق المؤلف في استقلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي ويجيز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه " للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ " فقرة أ " و ٦ و ٧ " فقرة أ " . وكان القصد الجنائي في جريمة تقليد مصنف منشور بالخارج التي دين الطاعن بها ، يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علماً يقيناً بتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد ، كان لزاماً على المحكمة استظهارها كافياً ، و إذا كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه في الاستغلال إلى الغير ، وكان الطاعن قد جادل في قيام ذلك القصد ، فانلاً باعتقاده صحة ما قرره له المتهم السادس أن مؤسسته هي ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه طلب إليه مباشرة العمل على مسؤولية ذلك المتهم ، فإن قول الحكم للتدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن " أن القصد الجنائي متوافر مما قرره المتهمون الأول - الطاعن و باقي المتهمين - من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وإن عللوا أقوالهم بطبعها على القول بأنهم اعتقدوا في صحة ما قرره المتهم السادس من أن مؤسسة الوطن العربي السعودي تمثل دار النشر التي تحتكر تلك المؤلفات وهذا الدفاع من جانبهم هو من قبيل دفع الاتهام عنهم إذ لا يتأتى من القائمين بعمليات الطبع وهي مهمتهم الاستناد إلى مجرد قول لا يعزز دليل للقيام بطبع كتب ثابت على النسخ التي قاموا بطبع مثلها أنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية و بأنها طبعت في هونج كونج " . لا يكفي لتوافره وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغاً لغاية الأمر فيه ، هذا إلى أن ما أورده الحكم من أنه ثابت على المصنف طبعه في هونج كونج ، لا يجدي في توافر القصد ، إزاء ما هو ثابت بالحكم نفسه من أن الفعل مثار الاتهام قد تم بطريق التصوير وليس بطريق الطباعة .

(طعن رقم ١٠٦٨ ، للسنة القضائية ٤٦ ، بجلسته ٣٠ / ١ / ١٩٧٧)

جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة والتي حددت المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف - عناصرها - هي جريمة عمدية لا تتحقق إلا بقيام الركن المعنوي متمثلاً في القصد الجنائي لدى الجاني وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلداً . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد اكتفى بالتدليل على ثبوت الفعل المادي وحده وهو تعامل الطاعن بالبيع في نسخ المصحف المقلدة ، و أغفل التحدث عن علم الطاعن بهذا التقليد وهو الركن المعنوي الذي لا تقوم الجريمة بدونه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يعيبه و يوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٩٨ ، للسنة القضائية ٣٣ ، بجلسته ٢٧ / ١ / ١٩٦٤)

يبين من استقراء نصوص اللائحة الجمركية والقوانين المعدلة لها ومما أصدرته مصلحة الجمارك من تعليمات في خصوص تطبيق أحكام هذه اللائحة أن سواحل " البحر المالح " والحدود الفاصلة بين القطر المصري والبلاد المجاورة له تعتبر خطأ للجمارك ، أما منطقة المراقبة فهي دائرة معينة حددها القانون لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة ، وهي دائرة مغلقة وأكد إغلاقها القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالمطارات والموانئ الذي حظر دخولها بغير إذن من وزير الحربية أو من ينيبه أو بمقتضى جواز سفر مستوف .

(طعن رقم ١٩٥٨ ، للسنة القضائية ٣٠ ، بجلسة ١٩٦١/٠٢/٠٦)

حيازة شرائط فيديو مخلة بالاداب

نص المادة ١٧٨/١ من قانون العقوبات بخصوص حيازة شرائط فيديو مخلة بالاداب متى أخذ الحكم الطاعن بها لا تستوجب للمساءلة الجنائية أن تكون الحيازة بقصد الإتجار أو الإتجار فحسب ، بل يكفي ذلك أن تكون تلك الحيازة بقصد العرض بمقابل كان أم بغيره .

الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ٢٨-١٠-١٩٨٧

رابعا : البيانات التجارية

إذا كان الحكم حين استدلت على علم المتهم بغش المسلى الذى عرضه للبيع قد قال : " إنه بوصف كونه تاجر مسلى لابد قد وقف على غشه ، لأن هذا الغش قد وقع بإضافة مادة غريبة إليه و هى زيت جوز الهند الذى لا يتفق فى خصائصه مع المسلى ، بل إن المحكمة ترى من وقائع الدعوى و ظروفها أنه لابد أن يكون هو الذى باشر غشه بالطريقة التى ذكرت و ذلك قبل يوم ضبطه ، و أن الفواتير المقدمة بالشراء غير صحيحة الخ ... " فإن ذلك يكفي فى صدد بيان العلم بالغش . أما قول المتهم إن المحكمة أخطأت حين ذكرت من عندها أن ثمن الزيت أقل من ثمن المسلى إذ أن فى هذا قضاء من القاضى بعلمه - أما قوله هذا فلا محل له ، لأن ما قالت به المحكمة هو من قبيل المعلومات العامة المفروض فى كل شخص أن يكون ملماً بها مما لا تلزم معه المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليه . و قد كان يكون للمتهم وجه لقوله لو أنه كان قد قدم دليلاً لا يحتمل أى شك على أن المحكمة أخطأت فيما قالته .

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ١٤ ق ، بجلسة ١٩٤٤/١٢/١١)

إن الغرض الأساسى الذى توخاه الشارع من النص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجارى للحقيقة هو رعاية مصلحة المستهلكين . و من أجل ذلك لم تقتض النصوص الخاصة بالبيانات التجارية وجود علامات مسجلة ، بل إكتفت بالنص فيما نصت عليه على أن يعتبر بياناً تجارياً أى إيضاح يتعلق بالأسم أو الشكل الذى تعرف به البضاعة . فإذا كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم أن الشركة التى يديرها لصنع الطرابيش قد اتخذت لمصنوعاتها التى تعرضها للبيع رسوماً و رموزاً و علامات مماثلة تمام المماثلة ، من حيث وضعها و أشكالها و كتابتها ، للعلامات و الرسوم و الأشكال الخاصة بصنف الطرابيش الواردة من شركة تشيكوسلوفاكيا الأجنبية ، و ذلك دون أن يكون لشركته أى حق فى إستعمال تلك العلامات ، فهذا يكفي لتحقق الجريمة التى أدانته فيها و هى عرضه للبيع طرابيش تحمل بياناً تجارياً لا يطابق الحقيقة ، بصرف النظر عن تسجيل أو عدم تسجيل العلامات التجارية للشركة التى إنتحل هو الرسوم و الأشكال و العلامات التى تعرف بها بضائعها .

(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ١٤ ق ، بجلسة ١٩٤٥/١/٢٩)

إن مجرد استعمال المتهم زجاجات فارغة تحمل علامة أو بياناً تجارياً بتعبئتها بمياه غازية أى كان نوعها أو لونها و عرضها للبيع أو حيازتها مع علمه بأن هذه العلامة مملوكة [لشركة الكوكاكولا المسجلة] و من حقه إستعمالها يكون مستوجباً للعقاب طبقاً للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذى قصد الشارع منه تنظيم المنافسة و حصرها فى حدودها المشروعة حماية للصالح المختلفة للمشتغلين بالتجارة و بالإنتاج و لجمهور المستهلكين من كل تضليل فى شأن ما يعرض عليه من منتجات .

(طعن رقم ١٢٠٢ ، للسنة القضائية ١٩ ، بجلسة ١٩٤٩/١٢/١٢)

إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جريمة عرضه للبيع مياهاً غازية مغشوشة مع علمه بذلك قد بين واقعة الدعوى فى قوله إنه ثبت أن المتهم كان يعرض المياه الغازية للبيع و إنه ثبت من التحليل أنها غير مقبولة لوجود رواسب بها ، فإنه يكون قاصراً ، إذ المحكمة لم تستظهر ماهية هذه الرواسب التى وجدت بالمياه الغازية المضبوطة ، و لم تتبين السبب فى وجودها و أثرها فى المشروب ، و لم تتحدث عن الغش الذى انتهت إلى ثبوته مع لزوم استظهار ذلك للقول بقيام الجريمة .

(طعن رقم ١٢٠٢ ، للسنة القضائية ١٩ ، بجلسة ١٩٤٩/١٢/١٢)

إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هى أن المتهم استعمل زجاجات فارغة تحمل علامة شركة الكوكا كولا المسجلة ، و هى الاسم محفوراً باللغتين العربية و الإفرنجية فى هيكل الزجاجاة ، فى تعبئتها بمياه غازية من منتجات مصنعه الخاص و حازها بقصد البيع ، و كانت المحكمة مع تسليمها بأن ما أورده عن

الاسم و نقشه على الزجاجة و ما إلى ذلك يعتبر علامة تجارية فى حكم القانون ، و بأن المتهم أستعملها مع علمه بصاحب الحق فيها ، قد قضت برفض الدعوى المدنية المقامة من هذه الشركة قولاً منها بانعدام الجريمة و عدم توافر الخطأ بالتبع ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ أن مجرد استعمال الزجاجات و تعبئتها بمياه غازية أياً كان نوعها أو لونها أو عرض الشراب للبيع فيها أو حيازتها بقصد البيع و هى تحمل علامة تجارية يعلم المتهم أنها مملوكة لآخر و من حقه إستعمالها - ذلك يدخل فى نطاق تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذى قصد الشارع منه تنظيم المنافسة و حصرها فى حدودها المشروعة حماية للصالح المختلفة للمشتغلين بالتجارة و بالإنتاج و لجمهور المستهلكين . و لا يمنع من نقض هذا الحكم صيرورة الحكم الجنائى نهائياً بعدم الطعن فيه ، إذ من المقرر أن الحكم بالبراءة فى الدعوى الجنائية لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية . و ذلك لأن للمحكمة ، و هى فى صدد الفصل فى طلب التعويض عن الضرر المدعى به ، أن تعرض لإثبات واقعة الجريمة و لا يحول دون ذلك عدم أماكن الحكم لأى سبب من الأسباب بالعقوبة على المتهم ما دامت الدعويان الجنائية و المدنية قد رفعتا معاً أمام المحكمة الجنائية ، و ما دام المدعى بالحق المدنى قد استمر فى السير فى دعواه المدنية ، و لأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدنى و لو كان الفعل الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٢٠٢ ، للسنة القضائية ١٩ ، بجلسة ١٢/١٢/١٩٤٩)

لا يشترط فى الوديعة أن يكون التسليم حقيقياً بل يكفى التسليم الإعتبارى إذا كان الموعد لديه حائزاً للشيء من قبل . فإذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن بيع المنقولات محل الدعوى قد تم و تعين المبيع و انتقلت ملكيته إلى المشتري و لكنه بقى فى حيازة البائع على سبيل الوديعة لإتمام بعض الأعمال فيه ، فإنه إذا ما تصرف البائع فيه بطريق الغش كان مستحقاً للعقاب .

(طعن رقم ١٢ ، للسنة القضائية ٢٠ ، بجلسة ١٤/٣/١٩٥٠)

إن المشرع إذ نص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجارى للحقيقة من كافة الوجوه إنما قصد حماية المستهلك من كل تضليل فى شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات و إرشاده إلى مختلف رغباته و حاجياته ليختار منها ما يصلح له . و لما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن من إضافته قدرأ من النشا إلى " مسحوق الشيكولاته " له أصله الصحيح فى تقرير المعمل الكيماوى ، الأمر الذى يستوجب حتماً إثبات ذلك ضمن بيانات العبوة ، و إلا أصبح البيان مخالفاً للحقيقة ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من أن النشا قد يكون طبيعياً باعتباره من العناصر التى تدخل فى تكوين مسحوق الكاكاو .

(طعن رقم ٢٥٣٥ ، للسنة القضائية ٣٢ ، بجلسة ١٤/٥/١٩٦٣)

جريمة عدم مطابقة البيان التجارى لا تستلزم قصداً جنائياً خاصاً ، بل تتحقق بمجرد عدم صحة البيان و إقترانه بالقصد الجنائى العام ، دون أن يلزم ثبوت إنصراف النية إلى الغش ، و إلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

(طعن رقم ٢٥٣٥ ، للسنة القضائية ٣٢ ، بجلسة ١٤/٥/١٩٦٣)

إن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة ، تقع و تتوافر أركانها و لو كانت السلعة التى يوضع البيان عليها غير مغشوشة ، و يتوافر القصد الجنائى فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقى مع العلم بعدم مطابقتها للحقيقة ، و هى تختلف عن جريمة الغش التى تتحقق بخلط الشيء أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته و لكن من صنف أقل جودة .

(طعن رقم ١٩٠٧ ، للسنة القضائية ٤٠ ، بجلسة ١٤/٣/١٩٧١)

نص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة و تجارة الصابون فى المادة الثانية منه على أن الصابون رقم ٢ هو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠% على الأقل من الوزن المرقوم على القطع أو من الوزن الفعلى لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر أحماضاً دهنية و راتنجية ، مما يدل على تشدد القانون فى مراعاة نسبة تلك الأحماض حماية للمستهلكين و قضاء على الغش فى الصابون حتى لا يتأدى الأمر إلى الغش فى وزن الصابون و فى نسبة المواد النافعة الداخلة فى تكوينه معاً ، فلا يجدى الطاعن ما يتذرع به من نقص الوزن فى الصابون الذى أنتجه عن الوزن المرقوم على القطع و دخول بخار الماء فى تكوينه لأن ما يتعلل به من ذلك لا تندفع به التهمة المسندة إليه ، بل تتضمن غشاً فى وزن الصابون

، فضلاً عن الغش في نسبة الأحماض الدخلة في تكوينه . هذا و بفرض صحة ما يدعيه الطاعن في طعنه كله ، فإن ما وقع منه من إنتاجه الصابون دون مراعاة نسبة الأحماض الدهنية و الراتنجية بحسب البيان المرقوم على السلعة يعتبر ذكراً لبيان تجارى غير مطابق للحقيقة معاقباً عليه بالعقوبة التى أوقعتها عليه الحكم طبقاً للمواد ٢٦ و ٢٧ و ٣٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن البيانات و العلامات التجارية و هو القانون الذى أعمله الحكم أيضاً لانطباقه على واقعة الدعوى فلا مصلحة له فيما أثاره فى طعنه كله من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون أو الإخلال بحقه فى الدفاع .

(طعن رقم ١٣٨٤ ، للسنة القضائية ٣٨ ، بجلسة ١٩٦٩/١/١٣)

إن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع و تتوافر أركانها و لو كانت السلعة التى يوضع البيان عليها غير مغشوشة و يتوافر القصد الجنائى فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقى مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة ، و هى تختلف عن جريمة الغش التى تتحقق بخلط الشئ أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته و لكن من صنف أقل جودة .

(طعن رقم ٦٣٣٥ ، للسنة القضائية ٥٥ ، بجلسة ١٩٨٥/٦/١٣)

تعويض الشخص الذى توصل الى اختراع

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٢٦٩

بتاريخ ١٩٨٩-٠١-٢٥

الموضوع : براءة الاختراع

الموضوع الفرعى : تعويض الشخص الذى توصل الى اختراع

فقرة رقم : ١

إستحقاق التعويض العادل للشخص الذى توصل إلى الإختراع ، مناطه عدم وجود إتفاق بينه و بين من كلفه الكشف عن الإختراع عملاً بالمادة السابعة من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ فى شأن براءات الإختراع المعدل بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٥٦ ، جلسة ٢٥/١/١٩٨٩)

حق استغلال الصوت

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٦٤٠

بتاريخ ١٩٨٤-٠٣-١٢

الموضوع : مؤلف

الموضوع الفرعى : حق استغلال الصوت

فقرة رقم : ١

لما كان من حق كل إنسان أن ينتفع إنتفاعاً مشروعاً بما حباه الله من ملكات و حواس و قدرات تميزه عن غيره من سائر البشر و منها صوته ، فإنه يكون له حق إستغلال هذا الصوت مالياً كما يجوز له أن ينزل إلى الغير عن حقه المالى فى إستغلال صوته بما يشتمل عليه من الحق فى النشر و لو تعلق الأمر بإستغلال الصوت فى تلاوة القرآن إذ أن محل التعاقد فى هذه الحالة ليس هو القرآن الكريم فى حد ذاته أو مجرد تلاوته ، و إنما هو صوت القارىء و مدى إقبال الجمهور على سماعه . فإذا نزل الشخص عن حقه فى إستغلال صوته مادياً للغير إمتنع عليه القيام بأى عمل أو تصرف من شأنه تعطيل إستعمال الغير للحق المنصرف فيه ، أو من شأنه أن يتعارض مع حق المنصرف إليه فى إستغلال هذا الصوت بالطريقة المتفق عليها فى عقد التنازل ، و لما كان ذلك و كان الثابت بالبند الخمسة الأولى من العقد المؤرخ ٣٠/١/٩٦٤ - المرفق بأوراق الطعن - أن المطعون ضده الأول إلتزم بأن يسجل بصوته القرآن الكريم كاملاً و مجوداً على أشرطة تعد للبيع للجمهور و للإستغلال التجارى بكافة أنحاء العالم و أن يكون للشركة الطاعنة وحدها حق إستغلال هذا التسجيل ، كما إلتزم بالإمتناع عن تسجيل القرآن الكريم بصوته لحساب الغير بقصد الإستغلال التجارى و ذلك كله فى مقابل حصوله على ٣٠% من صافى ثمن بيع الإسطوانات أو الأشرطة التى تحمل ذلك التسجيل ، و كان هذا العقد لا يخالف النظام العام إذ أن محله حق المطعون ضده الأول فى الإستغلال المادى لصوته فى قراءة القرآن الكريم و التنازل عن هذا الحق للغير و هو أمر جائز و متعارف عليه و ليس من شأنه أن يمنع المطعون ضده الأول من تلاوة القرآن الكريم بصوته فى أى مكان أو زمان أو أن يقوم بتسجيل القرآن مجوداً كله أو بعضه لغرض آخر غير الإستغلال التجارى و كل ما يترتب على الشرط المانع الوارد بالعقد هو إلتزام

المطعون ضده الأول بعدم تسجيل القرآن الكريم بصوته مجوداً بقصد الإستغلال التجارى لغير الشركة الطاعنة و إذ إعتبر الحكم المطعون فيه هذا الشرط مخالفاً للنظام العام و أسس على ذلك رفض الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٨ ق ، جلسة ١٢/٣/١٩٨٤)

حق المؤلف

الطعن رقم ٠٠٢٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٤-٠٤-١٩٧٣
الموضوع : حق المؤلف
إذ كانت طبيعة العمل الفنى لا تدرجه ضمن عروض التجارة ، كما يعتبر تعاقد الفنان على إستغلال عمله الفنى عملاً مديناً ، فإن قواعد الوكالة فى القانون المدنى تكون هى التى تحكم هذه الحالة . و إذ كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، و إن أنابت المنتج عن مؤلفى المصنف السينمائى فى نشر الفيلم و إستغلاله إلا أنها فى فقرتها الأخيرة أجازت أن يتم الإتفاق على خلاف ذلك ، و مؤدى هذا النص أنه لو إحتفظ مؤلف المصنف السينمائى بحقه فى الأداء العلنى تزول تلك النيابة القانونية التى للمنتج عنه و يصبح هو صاحب الحق فى إستغلال مصنفه بنفسه .
متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر فى مدوناته أنه ثبت أن مؤلف المصنف الموسيقى قد إتفق مع المنتج على أن يحتفظ الأول بحقه فى الأداء العلنى ، ومقتضى ذلك أن يكون التوكيل الصادر من المنتج إلى الشركة الموزعة غير ذى أثر بالنسبة لمؤلف المصنف الموسيقى مما يستتبع عدم الإعتداد بأى إتفاق يبرمه المنتج مع الغير باسم المؤلف فى هذه الحالة ، و يحق معه لهذا الأخير أن يرجع مباشرة على من نشر مصنفه بغير إذنه بمقتضى القواعد التى نظمها القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و إعتبر أن التوكيل الصادر من المنتج إلى الشركة الموزعة ينصرف أثره إلى المؤلف لخلو الإتفاق الذى أبرمته الشركة الموزعة مع المطعون ضدهما بصفتها وكيلة عن المنتج من التحفظ على حق المؤلف ، و رتب على ذلك عدم أحقية الأخير فى أن يرجع مباشرة بمقابل نشر مصنفه على المطعون ضدهما - اللذين نشرا مصنف بغير إذنه - فإنه يكون قد خالف القانون .
(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ ق ، جلسة ١٤/٤/١٩٧٣)

الطعن رقم ٠٠٦٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٤-٠٤-١٩٧٣
الموضوع : حق المؤلف
إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعنين قام على أنهما لم يكونا طرفاً فى الإتفاق المبرم بين المنتج و مؤلف الموسيقى - التصويرية للفيلم - و أنه علاقة أصحاب دور السينما تحصر فقط مع المنتج و لا شأن لهم بأحد خلافه ، و أنه إذا كان لمؤلف الموسيقى أى حق ناشئ عن الأداء العلنى فإنه يكون قبل المنتج لا قبل صاحب دار العرض فإن مؤدى هذا الدفاع هو أنه لا شأن للطاعنين - مدير و مستغل السينما - بالنزاع مما لا يصح معه رفع الدعوى ضدهما ، و إذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى المرفوعة ضد الطاعنين لرفعها على غير ذى صفة ، فإنه يكون قد قبل دفاعهما و لم يلزمهما بشئ و يكون طعنهما عليه غير مقبول لإنعدام مصلحتهما فيه .
(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٨ ق ، جلسة ١٤/٤/١٩٧٣)

الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٤-٠١-١٩٨٧
الموضوع : حق المؤلف
النص فى الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف على أن " للمؤلف وحده الحق فى أن ينسب إلى مصنفه و فى أن يدفع أى إعتداء على هذا الحق ... " يدل على أن للمؤلف الحق دائماً فى أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف الذى ينشره بنفسه أو بواسطة غيره و فى جميع الإعلانات عن هذا المصنف بغير حاجة إلى إبرام إتفاق مع الغير على ذلك . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و ذهب إلى أن هذا النص لا يدل على وجوب ذكر اسم المؤلف كلما ذكر المصنف الذى قام بتأليفه و أن المطعون عليه بصفته المشرف الفنى على المسرحية موضوع النزاع لا يكون مخطئاً بعدم كتابته أسمى الطاعنين فى مواد الدعاية و الإعلانات عنها لإنتفاء

الظروف التي توحى برغبة المطعون عليه في إهمال الطاعنين أو التقليل من شأنهما و خلو الإتفاق المبرم بين الطرفين من إلزام المطعون عليه بذكر أسميهما في الإعلانات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .
(الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٣ ق ، جلسة ١٩٨٧/١/٧)

الطعن رقم ١٥٦٨ . لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٤٠

بتاريخ ١١-٠٣-١٩٨٨

الموضوع : حق المؤلف

للمؤلف وحده وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية حق المؤلف - الحق فى أن ينسب إليه مصنفه ، و له حق إستغلاله مالياً و لا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن سابق منه أو ممن يخلفه ، و له أن ينزل عن حق الإستغلال هذا بما يشمل مضمونه من الحق فى النشر و فى الإشتقاق من المصنف الأصيل .

للمؤلف وحده إدخال ما يرى من تعديل أو تحوير على مصنفه و لا يجوز لغيره أن يباشر شيئاً بغير إذن كتابي منه أو ممن يخلفه إلا أنه إذا أذن هو أو خلفه بتحويل المصنف من لون إلى آخر فإن سلطتهما فى هذا الصدد تكون - و على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - مقيدة فليس لأيهما أن يعترض على ما يقتضيه التحويل من تحوير و تغيير فى المصنف الأصيل مما تستوجبه أصول الفن فى اللون الذى حول إليه المصنف و يفترض رضاهما مقدماً بهذا التحوير .

الطعن رقم ١٣٤ . لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٣٤

بتاريخ ٠٤-٠١-١٩٦٢

الموضوع : حق المؤلف

تقدير المشاركة الذهنية فى التأليف من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع ما دام حكمه يقوم على أسباب سائغة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعن إشتراكه فى تأليف الكتاب - محل النزاع - استناداً إلى أن الأدلة التى تقوم بها إنما هى تعليقات بخطه على أصل الكتاب أثبت الخبير المنتدب أنها لا تتجاوز إستبدال كلمة بأخرى أو مثلاً بأخر و هى فى مجموعها لا تدل على مشاركة ذهنية و تبادل فى الرأى جاء الكتاب نتيجته فإن هذا الذى أورده الحكم يودى الى النتيجة التى إنتهى إليها .

متى كانت الخصومة بين الطرفين قد قامت - بحسب الثابت من الحكم المطعون فيه - حول حق المؤلف فى الكتاب موضوع النزاع ولم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الإستئناف بأن له حقاً مالياً فى إستغلاله مستقلاً عن حقه فيه كمؤلف فليس له أن يعيب على الحكم إغفاله التحدث عن حقه فى إستغلال الكتاب بإعتباره حقاً قائماً بذاته .

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١٩٦٢/١/٤)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٩٢٠

بتاريخ ٧/٧/١٩٦٤

الموضوع : حق المؤلف

إنه و إن كان الأصل أن مجموعات المصنفات القديمة التى آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها إذ أعيد طبعها و نشرها لا يكون لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها ، إلا أنه إذا تميزت هذه الطبعة عن الطبعة الأصلية المنقول عنها بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب فى التنسيق أو بأى مجهود آخر ذهنى يتسم بالطابع الشخصى فإن صاحب الطبعة الجديدة يكون له عليها حق المؤلف ، و يتمتع بالحماية المقررة لهذا الحق ، إذ لا يلزم لإضفاء هذه الحماية أن يكون المصنف من تأليف صاحبة و إنما يكفى أن يكون عمل واضعه حديثاً فى نوعه و متميزاً بطابع شخصى خاص بما يضيف عليه وصف الابتكار - و هذه القواعد التى قررها الفقه و القضاء من قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص بحماية حق المؤلف قد قننها هذا القانون بما نص عليه فى المادة الرابعة منه . فإذا كانت محكمة الموضوع قد سجلت - و فى حدود سلطتها التقديرية - أن المطعون ضده مهد لكتابه بمقدمة بقلمه تتضمن تراجم للمؤلف الأصيل للكتاب و للشارح له استقى عناصرها من أمهات الكتب القديمة و لم يكن لها نظير فى الطبعة الأصلية التى نقل عنها ، و أن كتاب المطعون ضده يتميز عن هذه الطبعة بترتيب خاص فريد فى نوعه و بفهرس منظم و أنه أدخل على الطبعة الأصلية تنقيحات أجراها أحد العلماء المختصين ، فإن هذا الذى سجلته محكمة الموضوع تتوفر فيه عناصر الابتكار الذى يتسم بالطابع الشخصى لصاحبه ، و لا يكون على المحكمة بعد ذلك معقب فيما انتهت إليه من اعتبار المطعون ضده مستأهلاً للحماية المقررة لحق المؤلف .

إنه و إن لم يوجد نص قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يحدد مدة حماية حق الاستغلال المالى المقرر للمؤلف ، إلا أن الرأى كان مستقرا على أن هذه الحماية تظل للمؤلف طيلة حياته على الأقل .
حق استغلال المصنف ماليا هو للمؤلف وحده و لا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن سابق منه أو ممن يخلفه ، و للمؤلف وحده أن ينقل إلى الغير الحق فى مباشرة حقوق الاستغلال المقررة له كلها أو بعضها و أن يحدد فى هذه الحالة مدة استغلال الغير لما تلقاه منه من هذه الحقوق . و مقتضى ذلك أن المؤلف حر فى أن يجيز لمن يشاء نشر مؤلفه و أن يمنعه عن يشاء و فى أن يسكت على الاعتداء على حقه إذا وقع من شخص ، و لا يسكت عليه إذا تكرر من نفس المعتدى أو وقع من غيره و ذلك دون أن يعتبر سكوتة فى المرة الأولى مانعا له من مباشرة حقه فى دفع الاعتداء فى المرة الثانية ما دام هذا الحق قائما و لما ينقض .

الطعن رقم ٠٠١٤ لسنة ٢٩ مكتب فى ١٥ صفحة رقم ٩٣٧
بتاريخ ٠٧-٠٧-١٩٦٤

الموضوع : حق المؤلف

متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطبعة التى أخرجها الطاعن مقلدة عن الطبعة التى أخرجها المطعون ضده تقليدا تاما و هو أمر لا يقره القانون ، فإن من شأن نشر الطاعن لطبعته و طرحها للبيع فى السوق منافسة كتاب المطعون ضده و هى منافسة لا شك فى عدم شرعيتها ، و لا ينفى قيام هذه المنافسة غير المشروعة أن يكون المطعون ضده قد اعتزل مهنة الطباعة و النشر و صفى أعماله فيهما ما دام كتابه ما زال مطروحا للبيع فى السوق .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ٧/٧/١٩٦٤)

الطعن رقم ٠٢٤٤ لسنة ٣٠ مكتب فى ١٦ صفحة رقم ٢٢٧
بتاريخ ٢٥-٠٢-١٩٦٥

الموضوع : حق المؤلف

العبرة فى علانية الأداء المتعلق بإيفاع أو تمثيل أو إلقاء مصنف من المصنفات المشمولة بالحماية ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل الذى يحصل فيه هذا الأداء وإنما بالصفات الذاتية لذلك الاجتماع أو الحفل ، فإذا توافرت فيه صفة العمومية كان الأداء علنياً ولو كان المكان الذى إنعقد فيه الاجتماع يعتبر خاصاً بطبيعته أو بحسب قانون إنشائه . ولا تلازم بين صفة المكان و صفة الاجتماع من حيث الخصوصية و العمومية ، إذ قد يقام حفل عام فى مكان خاص لمناسبة ما تستدعى السماح للجمهور بحضوره ، كما قد يحصل العكس فيؤجر مكان عام لعقد اجتماع خاص . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مناط الفصل فعلائية و عدم علانية الأداء موضوع المطالبة هو ما إذا كان النادى الذى بوشر فيه الأداء المطالب بمقابل حق المؤلف عنه يعتبر نادياً خاصاً أو عاماً ورتب إنتفاء العلانية عن ذلك الأداء على مجرد كون هذا النادى يعتبر نادياً خاصاً طبقاً لقانون إنشائه و تنظيمه و خضوعه لأحكام القانون الخاص بالنادى الخصوصية فإن الحكم يكون قد اخطأ فى القانون .

الطعن رقم ٠٢٤٤ لسنة ٣٠ مكتب فى ١٦ صفحة رقم ٢٢٧
بتاريخ ٢٥-٠٢-١٩٦٥

الموضوع : حق المؤلف

يشترط القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف فالمادة الحادية عشر منه لإسباغ صفة الخصوصية على الاجتماعات التى تعقدها الأسر و الجمعيات و المنتديات الخاصة و المدارس و بالتالى لإعافنها من دفع أى تعويض للمؤلف عن مصنفاته التى تؤدفيها بطريق الإيقاع و التمثيل أو الإلقاء أن لا يحصل نظير هذا الأداء رسم أو مقابل مالى . وهو شرط كان مقرراً من قبل صدور القانون المشار إليه .

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ٢٥/٢/١٩٦٥)

الطعن رقم ٠٣٥٦ لسنة ٣٢ مكتب فى ١٧ صفحة رقم ١١١٤
بتاريخ ١٢-٠٥-١٩٦٦

الموضوع : حق المؤلف

حق إستغلال الكتاب مالياً - وهو حق مادى - يجوز للمؤلف أن ينقله إلى الغير و متى كان النزاع خارجاً عن نطاق الحق الأدبى للمؤلف الذى تنظمه أحكام القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ و يتعلق بإستغلال عدد معين من نسخ الكتاب مالياً بإذن من صاحبه و هو أمر أباحتها المادة ٣٧ من القانون المذكور فإن النعى على الحكم بمخالفة المادتين ١/٥ و ٣٨ من هذا القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٢ قق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٦)

الطعن رقم ٥٤٩٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٦٣٨
بتاريخ ١١-٠٨-١٩٦٦
الموضوع : حق المؤلف

الحق فى استغلال المصنف الأدبى او الفنى او العلمى المبتكر ، وإن كان مقررا أصلا للمؤلف وحده بالمادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ، إلا ان المشرع فى الفصل الثانى من الباب الثانى لهذا القانون عرض لبعض المصنفات التى يتعذر تطبيق بعض القواعد العامة بشأنها فوضع لها أحكام خاصة ضمنها المواد من ٢٥ إلى ٣٦ منه ، وهذه المصنفات هى المصنفات المشتركة والمصنفات الجماعية والمصنفات التى تنشر غفلا من أسماء مؤلفيها أو بأسماء مستعارة والمصنفات الموسيقية والمصنفات السينمائية والصور . وقد أفرد المشرع للمصنفات السينمائية ، لما لها من طبيعة خاصة ، نصوص المواد من ٣١ إلى ٣٤ . وهدف المشرع من نص المادة ٣٤ مرتبطاً بالمادتين ٦ و٥ المتقدم ذكرهما وبنصوص القانون الأخرى وبمذكرته الإيضاحية التوفيق بين مصلحة المؤلفين الذين يشتركون فى المصنف السينمائى ومصلحة المنتج باعتباره أنه هو المنشئ الحقيقى للمصنف ، ولتحقيق هذا الهدف رأى المشرع من ناحية منع تدخل المؤلفين فى المسائل المالية الخاصة بالشريط لما قد يترتب على تدخلهم من خسارة ، ومن ناحية أخرى حفظ المشرع للمؤلفين حقوقهم الأدبية التى تتصل بنتائجهم الفكرى وحال دون تحكم المنتجين فيهم بما قد يودى إلى تشويه مجهودهم ، ولما كان المنتج هو الذى يحمل عبء المصنف السينمائى ومسئوليته من الناحية المالية فقد نقل إليه المشرع بالمادة ٣٤ سلفة الذكر حق الإستغلال المقرر أصلاً للمؤلف الذى ينفرد بوضع مصنفه ، واناب المشرع المنتج عن جميع مؤلفى المصنف السينمائى الوارد بياناتهم بالمادة ٣١ من ذات القانون وهم : مؤلف السيناريو ومؤلف الحوار ومن قام بتحرير المصنف الأدبى وواضع الموسيقى والمخرج ، كما أنابه عن خلفهم وذلك فى الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله طوال مدته المتفق عليها . وإذ أحل المشرع المنتج محل مؤلفى المصنف السينمائى جميعاً بما فيهم واضع موسيقاه الذى وضعها خصيصاً له فأصبحت مندمجة فيه لينوب عنهم فى ممارسة حق الإستغلال بمضمونه الذى كان مقرراً لهم أصلاً بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه ، وكان من المقرر طبقاً لصريح نص المادة السادسة المذكورة أن حق الإستغلال يتضمن عرض المصنف على الجمهور عرضاً مباشراً بكافة وسائله . فإن مودى ذلك بصدد المصنفات السينمائية أن تنقل إلى المنتج هذه الصورة من الإستغلال فيعتبر المنتج نائباً عن المؤلفين فى إستغلال المصنف السينمائى وعرضه بطرق الأداء العلنى ، وتنصرف نيابته إلى مؤلف الموسيقى التى وضعت خصيصاً للمصنف السينمائى وإندمجت فيه . ولا يغير من هذا النظر التحفظ الوارد بالفقرة الأخيرة فى المادة ٣٤ الذى نص فيه على أن حق المنتج فى إستغلال الشريط باعتباره نائباً عن مؤلفى المصنف يكون " دون إخلال بحقوق مؤلفى المصنفات الأدبية والموسيقية المقتبسة " . ذلك أن هذا التحفظ وقد تعلق بمؤلفى المصنفات المقتبسة فهم وحدهم الذين لهم حق التمسك به وبدعم تعدى نيابة المنتج إليهم . وإذ لم يشترك هؤلاء فى المصنف السينمائى بالمعنى الذى قصده المشرع فى المادة ٣١ - التى تضمنت اعتبار مؤلف الموسيقى الذى يقوم بوضعها خصيصاً للمصنف السينمائى مشتركاً فيه - فإن مفاد ذلك أن يبقى حكم المادة ٣٤ قائماً باعتبار المنتج نائباً عن مؤلف الموسيقى التى وضعت خصيصاً للمصنف وإندمجت فيه فى عرض الشريط واستغلاله .

(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٥ ق ، جلسة ١١/١١/١٩٦٦)

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٢٤
بتاريخ ١٦-٠١-١٩٧٩
الموضوع : حق المؤلف

إنه و إن كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف تعطى للمؤلف وحده الحق فى إدخال ما يرى من تعديل أو تحويل على مصنفه و لا تجيز لغيره أن يباشر شيئاً من ذلك إلا بإذن كتابى منه أو ممن يخلفه إلا أن سلطة المؤلف فى ذلك و خلفه من بعده مقيدة فى حالة تحويل المصنف من لون إلى آخر بحسب ما يقتضيه هذا التحويل فإذا أذن المؤلف أو خلفه بتحويل المصنف من لون إلى آخر - من عمل مسرحى إلى عمل إذاعى فليس لأيهما أن يعترض على ما يقتضيه التحويل من تحويل و تغيير فى المصنف الأسمى مما تستوجبه أصول الفن فى اللون الذى حول إليه المصنف و يفترض رضاهما مقدماً بهذا التحويل .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٦ ق ، جلسة ١٦/١/١٩٧٩)

الطعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٨٣
بتاريخ ١١-١١-١٩٨٨

الموضوع : حق المؤلف

النص فى المادة ١٣ من قانون حماية حق المؤلف الصادرة بالقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على انه " لا يجوز للمؤلف بعد نشر المصنف حظر التحليلات و الاقتباسات القصيرة إذا قصد بها النقد أو المناقشة أو الأخبار ما دامت تشير إلى المصنف و أسم المؤلف إذا كان معروفاً " و ما ورد فى المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون من انه " جاء بقيود على حق المؤلف يملئها الصالح العام لأن للهيئة الإجتماعية حقاً فى تيسير سبل الثقافة و التزود من ثمار العقل البشرى فلا تحول دون بلوغ هذه الغاية حقوق مطلقه للمؤلفين ، ذلك لأن الأجيال الإنسانية المتعاقبة تساهم عادة بما تخلفه من آثار فى تكوين المؤلفات " يدل على أن الدراسات التحليلية و الاقتباسات القصيرة التى تستهدف النقد أو المناقشة أو الأخبار هى من الأعمال المباحة للكافة و لا تنطوى على إعتداء على حق النشر و من ثم لا تستلزم موافقة المؤلف أو ورثته على نشرها و كان مجرد القيام بها لا يعد إشتراكاً فى الإعتداء على حق النشر ما لم يقم دليل على أن كاتبها قد إشتراك فى عملية النشر ذاتها - أى فى الإستغلال المادى أو المالى للمصنف - حسبما عرفت بها المذكرة الإيضاحية المشار إليها - لما كان ذلك ، و كان الثابت من تقريرى الخبيرين المقدمين فى الدعوى أن دور الناقد الطاعن " إقتصر على مجرد توضيح الملابسات السياسية و الإجتماعية التى ظهر فيها الكتاب ، و على تقديم دراسة تخدم القارىء العربى لم تخرج عن حدود النقد المتعارف عليه " و إنه تقاضى من مجلة الطليعة نظير ذلك مبلغ عشرة جنيهات و من المؤسسة المطعون ضدها الرابعة مبلغ مائة و خمسين جنيهاً مما مفاده أنه لم يكن هو الناشر و لا كان شريكاً فى النشر و إنما تقاضى أجر ما قدمه من دراسة تحليلية - عملية مجردة عن عملية النشر ذاتها - و تعد من الأعمال المباحة بالمعنى سالف الذكر . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر - و أقام قضائه على أن الطاعن - بما أعده من دراسة تحليلية - قد إشتراك مع المطعون ضدهما الأخيرين فى نشر المصنف سالف البيان بغير إذن من الورثة فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه و شابه فساد فى الإستدلال .

(الطعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ١١/١١/١٩٨٨)

ماهيتها

الطعن رقم ٠٤٤٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٠٩

بتاريخ ١٦-١٢-١٩٧٢

الموضوع : براءة الاختراع

الموضوع الفرعى : ماهيتها

فقرة رقم : ٤

لا تنطبق المادة ١٤ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ إلا حيث يكون موضوع الإختراع تعديلات أو تحسينات أو إضافات يدخلها صاحبه على إختراع سبق أن منحت عنه براءة إختراع .
(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٦ ق ، جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢)

محل الملكية الفكرية

الطعن رقم ٠٤٩٧ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٥٤٨

بتاريخ ١٧-٠٢-١٩٧٩

الموضوع : محل الملكية الفكرية

المهنة أو الحرفة التى تقوم أساساً على النشاط الذهنى و إستثمار الملكات الفكرية و المعلومات المكتسبة لصاحبها ، و التى لا تدر عليه ربحاً ، و إنما يحصل من جهده المبذول فيها على أجر يدخل فى تقديره ظروفه الشخصية و ظروف عمله و الظروف العامة التى تحيط بممارسته لأعمال المهنة أو الحرفة ، لا تعتبر من قبيل الأعمال التجارية فى مفهوم قانون التجارة حتى لو إقتضت هذه الممارسة شراء بعض البضائع لبيعها للعملاء أو تصنيع بعض المواد لتقديمها إليهم إستكمالاً لمطالب المهنة أو الحرفة و خدمة للعملاء فيما يعتبر إمتداداً طبيعياً لأيهما ، ما دام ذلك داخلاً فى إطار التبعية كماً و كيفاً ، إذ تظل تلك الأعمال لو نظر إليها بذاتها مستقلة لأعتبرت أعمالاً تجارية - فرعاً من المهنة أو الحرفة تلحق بها و تأخذ حكمها فيخضعان معاً لنظام قانونى واحد هو الذى يحكم العمل الأسمى الرئيسى ، مما يترتب عليه إنطباق الوصف الذى يخضع له المكان الذى تجرى فيه ممارسة المهنة أو الحرفة على المكان الذى تمارس فيه الأعمال الفرعية التابعة لها ،

لما كان ما تقدم فإن الإستثناء المقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ مدنى يكون و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقصوراً على الأماكن التى تمارس فيها الأعمال ذات الصفة التجارية و التى ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواهما ، إذ أن المقرر عدم جواز التوسع فى تفسير الإستثناء أو القياس عليه .

الطعن رقم ٠٨٦٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٧٤٦
بتاريخ ١٩٨٦-٠٦-٢٥

الموضوع : محل الملكية الفكرية

المهنة أو الحرفة التى تقوم أساساً على النشاط الذهنى و إستثمار الملكات الفكرية و المعلومات المكتسبة لصاحبها ، و التى لا تدر عليه ربحاً و إنما يحصل من جهده المبذول فيها على أجر يدخل فى تقدير ظروفه الشخصية و ظروف عمله العامة التى تحفظ بممارسته لأعمال مهنته ، لا تعتبر من قبيل الأعمال التجارية فى مفهوم قانون التجارة ، لما كان ما تقدم فإن الإستثناء المقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى يكون مقصوراً على الأعمال التى تمارس فيها الأعمال ذات الصفة التجارية و التى ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواهما و لا يمتد إلى عيادات الأطباء لأنه لا يجوز التوسع فى تفسير الإستثناء أو القياس عليه .